

Distr.: General
10 December 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون
البند ٦٠ من جدول الأعمال

التدريب والبحث: معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

تقرير اللجنة الثانية

المقررة: السيدة تامار تشيتانافا (جورجيا)

أولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة، في جلستها العامة الثالثة المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أن تقوم، بناء على توصية المكتب، بإدراج البند المعنون: "التدريب والبحث: معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث" في جدول أعمال دورتها الثانية والستين وإحالته إلى اللجنة الثانية.

٢ - ونظرت اللجنة الثانية في هذا البند في جلساتها ٢٦ و ٢٧ و ٣٢ المعقودة في ١٣ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر و ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ويرد سرد للمناقشة التي أجرتها اللجنة بشأن البند في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/62/SR.26-27 و 32). ويوجه الانتباه أيضا إلى المناقشة العامة التي أجرتها اللجنة في جلساتها من الثانية إلى السادسة المعقودة في الفترة من ٨ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.2/62/SR.2-6).

٣ - وكان معروضا على اللجنة، من أجل النظر في هذا البند، تقرير الأمين العام عن معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (A/62/377).



٤ - وفي الجلسة ٢٦، المعقودة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أدلى ببيان استهلاقي الأمين العام المساعد والمدير التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (انظر A/C.2/62/SR.26).

٥ - وفي الجلسة نفسها، ووفقاً لأحكام الفقرة ٣ (د) من الجزء جيم من مرفق قرار الجمعية العامة ٣١٦/٥٨، خصصت اللجنة وقتاً لطرح الأسئلة، أثار خلاله ممثل سويسرا أسئلة وتعليقات رد عليها المدير التنفيذي للمعهد.

ثانياً - النظر في مشروع القرارين A/C.2/62/L.34 و A/C.2/62/L.53

٦ - في الجلسة ٢٧ المعقودة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل باكستان، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار معنون "معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث" (A/C.2/62/L.34) فيما يلي نصه:

"إن الجمعية العامة،

"إذ تشير إلى قراراتها ١٨٨/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ٢٠٦/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ١٩٥/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٢٢٩/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٢٠٨/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٢٠٨/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٦٨/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٢٣/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٥٢/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٢١٣/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ وإلى مقررهما ٥٤٢/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦،

"وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام،

"وإذ تقر بالعمل الذي يقوم به مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بشأن تأدية المعهد عمله،

"وإذ تعرب عن بالغ امتنانها للسيد مارسيل بوازار، الأمين العام المساعد، والمدير التنفيذي للمعهد لمدة خمسة عشر عاماً، لتفانيه والتزامه، وكذلك لإنجازاته؛

”وإذ تلاحظ التقدم المستمر الذي أحرزه المعهد في شتى برامج وأنشطته، بما فيها تعزيز التعاون مع المؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومع المؤسسات الإقليمية والوطنية،

”وإذ تعرب عن تقديرها للحكومات والمؤسسات الخاصة التي قدمت مساهمات مالية وغير مالية إلى المعهد أو تعهدت بتقديمها،

”وإذ تلاحظ أن أنشطة المعهد تمول كلية حتى الآن من التبرعات، بما في ذلك الدورات التدريبية الأساسية التي يوفرها للدبلوماسيين والمندوبين المعتمدين لدى مقر الأمم المتحدة في نيويورك ولدى مكاتب الأمم المتحدة في جنيف ونيروي وفيينا،

”وإذ تلاحظ أيضاً، مع ذلك، أن مستوى التبرعات لا يزال منخفضاً على نحو غير مقبول يعرض للخطر الدورات التدريبية الأساسية للمعهد، وذلك على الرغم من تزايد الحاجة إلى التدريب وتنمية القدرات وارتفاع عدد البلدان المتقدمة المستفيدة أيضاً من أنشطة المعهد،

”وإذ تكرر التأكيد على ضرورة أن يكون لأنشطة التدريب وتنمية القدرات دور أبرز وأكبر في دعم إدارة الشؤون الدولية وفي تنفيذ برامج منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

”١ - تحيط علماً بالإصلاحات الاستراتيجية التي عرضها المدير التنفيذي الجديد لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وأقرها مجلس أمناء المعهد، لكي يتسنى للمعهد أن يكون مركز امتياز؛

”٢ - تؤكد من جديد أهمية اتباع نهج منسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة إزاء البحث والتدريب، يستند إلى استراتيجية فعالة ومتسقة وتقسيم فعال للعمل فيما بين المؤسسات والهيئات المعنية؛

”٣ - تؤكد من جديد أيضاً جدوى المعهد، بالنظر إلى الأهمية المتزايدة للتدريب وتنمية القدرات داخل الأمم المتحدة وإلى احتياجات الدول والسلطات المحلية من التدريب، وأهمية أنشطة البحث المتصلة بتنمية القدرات التي يضطلع بها المعهد في إطار ولايته؛

”٤ - ترحب بالتقدم المحرز في بناء الشراكات بين المعهد والمؤسسات والهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بالبرامج التي تضطلع بها في

مجالى التدريب وتنمية القدرات، وتشدد، فى هذا السياق، على الحاجة إلى مواصلة تطوير تلك الشراكات وتوسيع نطاقها، وبخاصة على الصعيد القطرى؛

”٥ - **تطلب** إلى مجلس أمناء المعهد مواصلة ضمان التوزيع الجغرافى العادل والمنصف والشفافية فى إعداد البرامج وفى توظيف الخبراء، وتؤكد، فى هذا الصدد، أنه ينبغى لدورات المعهد أن تركز أساسا على مسائل التنمية وإدارة الشؤون الدولية؛

”٦ - **تحت** مجلس أمناء المعهد على أن يسرع بالانتهاء من تنفيذ ما تبقى من توصيات مجلس مراجعى الحسابات بشأن فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣؛

”٧ - **تحدد نداءها** إلى جميع الحكومات، ولا سيما حكومات البلدان المتقدمة النمو، والمؤسسات الخاصة التى لم تقدم بعد للمعهد مساهمة مالية أو غير مالية، أن تسخو عليه بالدعم المالى وغير المالى، وتحت الدول التى أوقفت تبرعاتها على النظر فى استئنافها فى ضوء الإصلاحات الإستراتيجية؛

”٨ - **تشجع** مجلس أمناء المعهد على مواصلة جهوده لمعالجة الحالة المالية للمعهد، وبخاصة لتوسيع قاعدة الجهات المانحة له، والسعى إلى كفالة دعم مستقر من الدول الأعضاء لجميع أنشطته وبخاصة للأنشطة التدريبية الأساسية؛

”٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة فى دورتها الرابعة والسنتين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، يتضمن تفاصيل عن الآثار المالية، وحالة المساهمات المقدمة إلى المعهد، وعن حالته المالية؛

”١٠ - **تقرر** المواءمة بين تقديم تقرير الأمين العام وتقرير المدير التنفيذى للمعهد؛

”١١ - **تقرر أيضا** أن تقدم التقارير المتعلقة بالمعهد إلى المجلس الاقتصادى والاجتماعى بدلا من الجمعية العامة.“

٧ - وكان معروضا على اللجنة فى جلستها ٣٢، المعقودة فى ٧ كانون الأول/ديسمبر، مشروع قرار بعنوان ”معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث“ (A/C.2/62/L.53) مقدم من مقررة اللجنة، السيدة تمار تشيتانافا (جورجيا)، استنادا إلى مشاورات غير رسمية جرت بشأن مشروع القرار A/C.2/62/L.34.

٨ - وفى الجلسة نفسها، أبلغت اللجنة بأن مشروع القرار لا تترتب عليه أية آثار فى الميزانية البرنامجية.

- ٩ - وفي الجلسة ذاتها أيضا، اعتمدت اللجنة، مشروع القرار A/C.2/62/L.53 (انظر الفقرة ١٢).
- ١٠ - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثل اليابان ببيان (انظر A/C.2/62/SR.32).
- ١١ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/62/L.53، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/62/L.34 بسحبه.

ثالثاً - توصية اللجنة الثانية

١٢ - توصي اللجنة الثانية بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار التالي:

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٨٨/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ٢٠٦/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ١٩٥/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٢٢٩/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٢٠٨/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٢٠٨/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٦٨/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٢٣/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٥٢/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٢١٣/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ وإلى مقررها ٥٤٢/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام^(١)،

وإذ تقر بالعمل الذي يقوم به مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بشأن تأدية المعهد عمله،

وإذ تعرب عن بالغ امتنانها للسيد مارسيل بوازار، الأمين العام المساعد، والمدير التنفيذي للمعهد لمدة خمسة عشر عاماً، لتفانيه والتزامه، وكذلك لإنجازاته؛

وإذ تلاحظ التقدم المستمر الذي أحرزه المعهد في شتى برامج وأنشطته، بما فيها تعزيز التعاون مع المؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومع المؤسسات الإقليمية والوطنية،

وإذ تعرب عن تقديرها للحكومات والمؤسسات الخاصة التي قدمت للمعهد مساهمات مالية وغير مالية أو تعهدت بتقديمها،

وإذ تلاحظ أن أنشطة المعهد ما برحت حتى الآن تمويل كلياً من التبرعات،

وإذ تلاحظ أيضاً أنه بالرغم من تزايد الحاجة إلى التدريب وتنمية القدرات، لا يزال مستوى التبرعات منخفضاً، مما يعرض للخطر الدورات التدريبية الأساسية التي يوفرها

(١) A/62/377.

للدبلوماسيين والمندوبين المعتمدين لدى مقر الأمم المتحدة في نيويورك ولدى مكاتب الأمم المتحدة في جنيف ونيروبي وفيينا،

وإذ تكرر التأكيد على ضرورة أن يكون لأنشطة التدريب وتنمية القدرات دور أبرز وأكبر في دعم إدارة الشؤون الدولية وفي تنفيذ برامج منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

١ - **تخطط علماً بالإصلاحات الاستراتيجية التي عرضها المدير التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وأقرها مجلس أمناء المعهد، لكي يصبح المعهد مركز امتياز؛**

٢ - **تؤكد من جديد أهمية اتباع نهج منسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة إزاء البحث والتدريب، يستند إلى استراتيجية فعالة ومتسقة وتقسيم فعال للعمل فيما بين المؤسسات والهيئات المعنية؛**

٣ - **تؤكد من جديد أيضاً جدوى المعهد، بالنظر إلى الأهمية المتزايدة للتدريب وتنمية القدرات داخل الأمم المتحدة وإلى احتياجات الدول والسلطات المحلية من التدريب، وجدوى أنشطة البحث المتصلة بتنمية القدرات التي يضطلع بها المعهد في إطار ولايته؛**

٤ - **ترحب بالتقدم المحرز في بناء الشراكات بين المعهد والمؤسسات والهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بالبرامج التي تضطلع بها في مجالي التدريب وتنمية القدرات، وتشدد، في هذا السياق، على الحاجة إلى مواصلة تطوير تلك الشراكات وتوسيع نطاقها، وبخاصة على الصعيد القطري؛**

٥ - **تطلب إلى مجلس أمناء المعهد مواصلة ضمان التوزيع الجغرافي العادل والمنصف والشفافية في إعداد البرامج وفي توظيف الخبراء، وتؤكد، في هذا الصدد، أنه ينبغي لدورات المعهد أن تركز أساساً على مسائل التنمية وإدارة الشؤون الدولية؛**

٦ - **تكرر تأكيد أهمية أن تتسم المواد الدراسية بالموضوعية والحياد وبطابع علمي وأن تتفق مع أهداف الأمم المتحدة وأولوياتها، وتنتظر أن يجري تحسين عملية تمحيص المواد الدراسية التي يستخدمها المعهد؛**

٧ - **تحت مجلس أمناء المعهد على أن يسرع بالانتهاء من تنفيذ ما تبقى من توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وتعرب في الوقت ذاته عن تقديرها للعمل المنجز حتى الآن^(٢)؛**

(٢) انظر A/60/113، المرفق، الفرع الرابع - زاي.

- ٨ - **تجدد نداءها** إلى جميع الحكومات، ولا سيما حكومات البلدان المتقدمة النمو، والمؤسسات الخاصة التي لم تقدم بعد للمعهد مساهمة مالية أو غير مالية، أن تسخو عليه بالدعم المالي وغير المالي، وتحث الدول التي أوقفت تبرعاتها على النظر في استئنافها في ضوء الإصلاحات الإستراتيجية؛
- ٩ - **تشجيع** مجلس أمناء المعهد على مواصلة جهوده لمعالجة الحالة المالية للمعهد، وبخاصة لتوسيع قاعدة الجهات المانحة له، والسعي إلى الحصول من الدول الأعضاء على دعم أوفى وأكثر ثباتاً لأنشطته وبخاصة للأنشطة التدريبية الأساسية؛
- ١٠ - **تقرر** ترشيد ترتيبات تقديم التقارير الخاصة بالمعهد عن طريق ما يلي:
- (أ) دمج تقرير الأمين العام والمدير التنفيذي للمعهد؛
- (ب) تقديم التقرير الموحد الجديد الذي يعده الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدلا من الجمعية العامة؛
- (ج) الشروع اعتبارا من عام ٢٠٠٩ في تطبيق دورة لتقديم التقارير مدتها سنتان؛
- ١١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٨ تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، يتضمن تفاصيل عن الآثار المالية، وحالة المساهمات المقدمة إلى المعهد، وعن حالته المالية.